مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 04 السنة 2020 ص 578 - 597

تاريخ الإرسال: 2020/01/18 تاريخ القبول: 2020/08/28
تاريخ النشر : 2020/09/20

الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى.

Societal Security :its concept and its relationship with other security sectors

منير العمري
جامعة الجزائر03 (الجزائر)،Lomrimounir2@gmail.com

الملخص:

نتناول في هذا المقال موضوع الأمن المجتمعي، وهو مجال جديد في حقل الدراسات الأمنية أفرزته إسهامات مدرسة كوبنهاجن، يهتم بمسألة الهوية وما يهدد تماسك المجتمع ووحدة الدولة.

الأمن المجتمعي لا ينفصل عن المجالات الأخرى، السياسية، والاقتصادية والعسكرية، والبيئية، فالمعضلات الأمنية المجتمعية تمتد لتشمل هذه الأبعاد، كما أن المعضلات التي تعرفها هذه المجالات قد تتحول إلى مجتمعية. بالتالي فإن دراستنا تتطرق إلى مضمون الأمن المجتمعي وعلاقته الوثيقة بالأبعاد المذكورة.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ الأمن المجتمعي؛ المعضلة الأمنية المجتمعية؛ القطاعات الأمنية؛ الدراسات الأمنية .

Abstract:

We talk in this paper about Societal Security. It is a new field in Security Studies thanks to the contrebutions of Copenhagen school. It focuses mainly on identity and other subjects, political, economic, military or ecologic. Because Societal security dilemmas can extent and cover all these subjects. And the dilemmas that we know could be transformed to Societal security dilemmas. Like so, we tried on our paper to

discuss the content of Societal security and its relations with those subjects.
Keywords: Security ; Societal Security; Societal security dilemmas ; Security sectors ; Security Studies .

المؤلف المرسل: منير العمري ، الإيميل: LOMRIMOUNIR2@GMAIL.COM

1.مقدمة:

لقد كانت لنهاية الحرب الباردة انعكاسات على الحقل الأكاديمي لدراسات الأمنية، حيث انتقلت الدراسات الأمنية من الاهتمام بالقطاعات التقليدية للأمن والتي ترى من الدولة وحدة تحليل الرئيسية في الدراسات الأمنية ومن التهديدات العسكرية مصدرًا مهددًا لدول إلى الدراسات الأمنية النقدية، التي كانت نتاج الظروف التي واكبت نهاية الحرب الباردة، والعجز الذي سجلته الدراسات الأمنية التقليدية في تفسير حالات من المعضلات الأمنية خصوصا في دول شرق أوروبا وإفريقيا، والتي نجم عنها صراعات إثنية أدت الى وقوع مجازر وموجات من التطهير العرقي.

في خضم هذه التحولات والإحداث ظهرت الدراسات الأمنية النقدية، وما تحمله من توجهات تمثلت في ثلاث مدارس مُهمة شكلت أهم محاور الدراسات الأمنية النقدية: مدرسة ويلز التي تعد ذات أفكار مستوحاة من النظرية ما بعد الحداثية، ومدرسة باريس التي تأثرت بالأفكار التي طرحتها النظرية النقدية الدولية، ومدرسة كوبنهاجن التي لها امتداد فكري مستمد من النظرية البنائية، ورغم الاختلاف في المشارب النظرية والفكرية، إلا أنها تتفق كلها على ضرورة الاهتمام بالفرد كوحدة تحليل في الدراسات الأمنية؛ إضافة إلى وجود قطاعات أخرى قد تكون مصدرا يهدد الأمن، بالإضافة الى القطاع العسكري، وهذا نظرا لظهور ظواهر أمنية مهددة للأمن الفرد والجماعة والدولة، ومن بين هذه القطاعات التي أنتجتها

الدراسات النقدية قطاع الأمن المجتمعي، الذي طُرح في إطار مدرسة كوبنهاجن، التي حاولت من خلاله معالجة القصور في التحليل الأمني لصراعات الإثنية التي شهدها العالم مطلع التسعينات، وهذا يدفعنا إلى التساؤل: كيف يمكن تفسير طبيعة العلاقة بين الأمن المجتمعي والقطاعات الأمنية الأخرى التي طُرحت في إطار إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية ؟

وعليه نطرح الفرضيات التالية :

- إن الأمن المجتمعي يتأثر بصفة مباشرة بالقطاعات الأمنية الأخرى.
- إن الأمن المجتمعي يؤثر بشكل مباشر على القطاعات الأمنية الأخرى.

2. تطور مفهوم الأمن:

إن عملية ضبط مفهوم شامل للأمن يُعد من المحاولات التي فيها من صعوبة إلى درجة عدم القدرة على ضبطه بشكل تام، نظرا لما يتميز به الأمن من اتساع وتغير في طبيعة التهديدات والمجالات، ويتم وصف مفهوم الأمن أنه "يُصنف من أصعب المفاهيم التي تناولها متخلف الدراسات الأكاديمية، لأنه يُعتبر [مفهوما نسبيا ذا طبيعة] مُتغيرة ومُركبة وأبعاد عدة ومستويات متنوعة"[1]. وتختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن بين المنظرين وعبر مختلف الأزمنة، وهذا الاختلاف يعود بالأساس إلى اختلاف الأسس التي ينطلق منها كل باحث والوسائل والأطراف المعنية به؛ فهناك من يربط الأمن بالدولة فقط، وهناك من يربطه بالفرد والمجتمع، وبحكم ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة، كان ضروريًا أن يكون هناك تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن[2].

ارتبط مفهوم الأمن في الحرب الباردة في الفترة الممتدة 1945-1989 بمرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية، وتميزت بهيمنة نموذج مركزية الدولة في تحليل الشؤون الأمنية، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع

العسكري الموجه لما اعُتبر قيمًا حيوية للدولة أي البقاء والاستقلال الوطنيين؛ حيث جاء ربط الأمن أو التهديد بمؤسسة الدولة، هذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطيره من منظور دولتي، وتبناه الممارسون تحت مسمى الأمن القومي[3]، أي المنظور التقليدي للأمن اعتمد في تحديده لمفهوم الأمن على ثنائية: الدولة كوحدة تحليل رئيسية وعلى العوامل العسكرية كمصدر لتهديد أمن الدولة، وظل هذا الإطار سائدًا الى غاية نهاية الحرب الباردة، وما واكبتها من أحداث خصوصا في شرق أوربا وإفريقيا، والتي ظهرت فيها موجات من العنف الإثني أفضى إلى مجازر جماعية، حيث شهدت روندا ما بين شهر أفريل وجويلية من عام 1994 مقتل مليون مواطن من أقلية التوتسي من طرف الهوتو[4].

هذه النزاعات الإثنية كانت من بين العوامل التي أسهمت في إطلاق محاولات جديدة من أجل توسيع مفهوم الأمن، فمن خلال هذه الإحداث دخلت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة التوسيع، والتي تميزت بتوسيع مفهوم الأمن عموديًا نحو الجماعات والأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمُجتمعية والبيئية[5]. وعلى خطوط مُماثلة التي تتناول المستويات الضرورية لفهم الأمن يتطرق باري بوزان إلى مختلف قطاعات الأمن الجديدة في مقالته –أنماط جديدة من الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين– باري بوزان "يحلل كيف لخمسة قطاعات الأمن وهي: (السياسية، العسكرية، الاقتصادية والمجتمعية، والبيئة) قد تُؤثر على المحيط على أساس التغيرات في المركز، ومن خلال هذه القطاعات الخمسة للأمن"[6] تمت العملية التوسعية في ضبط مفاهيم معاصرة للأمن من خلال الاتجاه النقدي في دراسات الأمنية، والتي تذهب الى اعتبار الفرد هو وحدة التحليل الأساسية للأمن، ففي قلب الدراسات الأمنية النقدية دعوة إلى أن يرتبط الموضوع الأمن كمرجع بالجوانب الفردية، علاوة على ذلك تدعوا إلى ضرورة أن تهتم الدراسات السياسية

بتقييم تهديدات والحرب بين الدول بقدر أقل والحقيقي من نظيرتها من التهديدات المتعلقة بالجوانب البيئة للأمن، والأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي، وإلى وجهة نظر ترى أن الغالبية العظمى من الدول تتجه إلى توليد انعدام الأمن بدلا من الاستقرار والازدهار[7].

أنتجت هذه الفترة مجموعة من الدراسات الأمنية التي تم بلورتها بواسطة مجموعة من المدارس كمدرسة –ويلز– التي سَعى مُنظريها الى صياغة مفهوم – الانعتاق– بعيدًا عن البناءات الإنشائية المتداولة في الاستعمالات التقليدية والثورية للمفهوم في كل الماركسية والليبرالية وبعد الحداثية؛ هذا السعي أوصلهم الى وضع مفهومهم خاص من خلال مقال نشره كين بوث مع بداية التسعينيات بعنوان – الانعتاق والأمن– كتب بوث في تعريفه "الانعتاق: هو تحرير الناس (أفراد وجماعات) من القيود المادية والإنسانية: الفقر، سوء التعليم، القمع السياسي. فالتحرر والانعتاق هما وجهان لعملة واحدة، وليس السلطة النظام ينتج الأمن الحقيقي، الانعتاق نظريًا هو الأمن[8]. إن مدرسة –ويلز– للدراسات الأمنية منحت مفهوما آخر لتوسيع الأمن يتعلق بالفرد كوحدة تحليل الذي يكون مُهدد من مصادر غير عسكرية التي قد تتكون في مجالات أخرى تتعلق بأمن الإنساني والسياسي والأمن الغذائي وغيره .

أما مدرسة– باريس– فكانت نظرتها للأمن تنطلق من ضرورة عدم الفصل بين الأمن في جانبه الداخلي والأمن في جانبه الخارجي حيث يرى المنظر بيغو (وأتباع المدرسة في باريس) التي تنطلق أعمالهم من الافتراض الرئيسي نفسه الذي يؤمن أن هناك دمج بين العوامل الداخلية والخارجية للأمن. وأن الفصل بين الاثنين تم إلغاؤه في الواقع، فالحدود بين العوامل الداخلية والخارجية هي بمثابة حدود بين الدول القومية ذات السيادة وفقا لبيغو، فنهاية الثنائية القطبية ونجاح الاتحاد

الأوروبي في التجربة التكاملية، وقد ساهم في التراجع التمييز بين الأمن في شقه الداخلي والخارجي.[9]

من أهم المدارس التي وسعت مفهوم الأمن إضافة لمدرسة ويلز ومدرسة باريس، نجد مدرسة– كوبنهاجن– التي لم تحصر مفهوم الأمن في الجانب المتعلق بالدولة كفاعل وحيد ورئيسي، وأن طبيعة التهديدات هي عسكرية فقط، بل وسعت من دائرة هذه التهديدات التي تُهدد العالم والدولة والفرد، لذلك شمل الأمن في نظر رواد مدرسة كوبنهاغن مفاهيم الأمن: السياسي، العسكري، الاقتصادي، البيئي، المُجتمعي، "ومن خلال الأمن المجتمعي تسعى الى ضرورة التأكيد على الجمع بين الأمن القومي والهوية الوطنية... وإلى ربط أمن الدولة بأمن الأمة كإطار ضامن لمحتوى الهوية" [10]. وعليه فإن مفهوم الأمن المجتمعي تم صياغته في ظل هذه المدرسة من طرف المُنظر باري بوزان وويفر الفر.

3. مفهوم الامن المجتمعي :

إن الأمن المجتمعي كنموذج تم وضعه لمعالجة قصور الأدوات المفاهيمية الموجودة للتحليل في ظل التطورات المعاصرة، حيث ظهر الأمن المجتمعي كنموذج معرفي من خلال النقاشات حول موضوع الأمن في أوروبا ،في فترة ما بعد الحرب الباردة، تم تطويره كمقاربة معرفية بفضل مجموعة من الباحثين بمدرسة كوبنهاغن، وقد جاءت تلك الدراسات متزامنة مع ما أنتجته فترة تلك من معطيات مُتعلقة بتفكك الاتحاد السوفياتي .

فكان القلق قائماً حول الاختلاف المفاهيمي بين مصطلح الأمة والدولة في أغلب دول العالم آنذاك، وأن مفهوم "الأمن القومي" كإطار تحليل بدأت تتضاءل أهميته شيئاً فشيئاً في دراسة عالم ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. وبدلاً عن ذلك قاموا (بمدرسة كوبنهاغن) باقتراح مصطلح "الأمن المجتمعي" من خلال التركيز

على الأخطار التي تهدد المجتمعات واعتبارها أخطاراً قومية: الهوياتية، الإثنية والدينية[11]. أي إن الإطار التحليلي بدأ يهتم بالأمة كوحدة تحليل، وما تحمله من قيم متعلقة أساسًا بالهوية.

يذهب باري بوزان إلى حد القول أن هناك أهمية من إدخال المفاهيم المتعلقة بالمعضلات الأمنية المجتمعية من حيث العرق، القومية والهويات الدينية، وهو ما يُفسر أيضا أن المخاطر الناتجة عن انعدام الأمن المجتمعي تجعل من استقرار الدولة أكثر خطورة من التهديدات الخارجية، ويقول أن الأمن المجتمعي هو واحد من خمسة أبعاد التي يمكن أن تُحدث المعضلات الأمنية، ويُضيف أيضا أن انعدام الأمن المجتمعي هو أحد التهديدات الرئيسية للدولة الى جانب الأبعاد الأخرى للأمن المتمثلة في: العسكرية والسياسية والاقتصادية، والبيئية.[12]

برز أن الأمن المجتمعي يُعتبر من الأفكار الأكثر تأثيراً من باقي الأفكار الحديثة التي دخلت على حقل الدراسات الأمنية في التسعينات من طرف مدرسة كوبنهاغن تحت مسمى الأمن المجتمعي. ويُرتكز المفهوم بشكل أساس على التعامل مع التهديدات غير العسكرية بحلول غير عسكرية، حيث أن موضوعه ليس الدولة (الأمن القومي) فقط، ولا الفرد (الأمن الإنساني) فقط، لكنه يركز بشكل أساس على المجتمع كركيزة له، حيث قدمت مدرسة كوبنهاغن خدمة أكاديمية كبيرة بتطويرها لهذا الحقل وتحريره من الدراسات الأمنية التقليدية والدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية وتحليل النزاعات وغيرها من المجالات التي تُركز منظوراتها حول مركزية الدولة بطريقة أو بأخرى، يمكن لهذا الحقل أن يتناول موضوع قضاء جزء من المجتمع على الجزء الآخر (التطهير العرقي) ويفسّر كذلك مسألة البناء المجتمعي[13].

يعد –ويفر– "أن المخاوف الأمنية المعاصرة هي التي تتناول الحفاظ على الهوية والدفاع عن الثقافة، من خلال اعتماد مفهوم الأمن المجتمعي، الذي يمكن بواسطته تحويل قضية الهوية والثقافة الى قضية أمنية يتم عرضها على أنها مسألة حياة أو موت، وكذا الدفاع ضد الخطر والتهديد" [14]

إن هذه الظروف الدولية وحالات التي عرفت انفلات في الصراعات المجتمعية كانت أحد العوامل التي دفعت أهم مُنظري مدرسة كوبنهاجن لتقديم إطار مفاهيمي للأمن المجتمعي. يعد باري بوزن أول من طرح مفهوم الأمن المجتمعي في كتابه – الناس والخوف والدول– إذ تم التطرق للأمن المجتمعي كواحد من القطاعات الخمسة وهي: العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية، في هذا السياق، أشار الى الأمن المجتمعي كاستدامة في الأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والهويات الوطنية، وعادات الدول[15].

قدم باري بوزان تعريفًا للأمن المجتمعي يقول فيه :

sustainability within acceptable conditions for evolution," of traditional patterns of language, culture and religious and "national identity and customs[16]

ويعني به القدرة على الاستمرارية والاستدامة ضمن تطورات مقبولة للأنماط التقليدية المتعلقة باللغة والثقافة والدين والعادات. وأن الخطر على الأمن المجتمعي ينشأ عندما تشعر مجموعة – ما– أنها غير آمنة إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها الإقليم نفسه، ذلك يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان – "بالمعضلة الأمنية المجتمعية– والتي قد تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام"[17] فقياسًا بالمعضلة الأمنية التقليدية تظهر المعضلة الأمنية المجتمعية حسب رؤية ويفر وباري بوزان نتيجة لعمليات التطور،

من خلالها يتم بناء تصورات الآخرين (المجموعات المجتمعية) بمشكل مُتبادل معززةً صور العدو، هذا يؤدي الى نفس الجدال والمعضلة التي تحث بين الدول لكن في نطاق مجتمعي أي مجموعة تجاه مجموعة أخرى.

أي أن المعضلة الأمنية تحدث حين تشعر مجموعة مجتمعية أن قيمها الأساسية أصبحت مهددة من طرف مجموعة مجتمعية أخرى أو من مؤسسة الدولة التابعة لها في حد ذاتها، بحيث إذا حاول مجتمع ما التوجه إلى تعزيز الأمن المجتمعي الخاص به، فأن المجتمع أو المجتمعات الأخرى تكون لها ردة فعل، من خلال استدعاء ونشوء معضلة أمنية المجتمعية، ويقول: جيرفيس"...أن العديد من الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها زيادة قدرتها للأمن يقلل من أمن الآخرين، هذا يدل أن المعضلة الأمنية الدولاتية قد تُحدث صعوبات في التمييز بين المواقف الدفاعية والهجومية، هذه المعضلة تَحدث أيضا بين المجتمعات المجتمعية، والفرق هنا هو أن التهديدات هنا تستهدف الهوية بدلا من الدولة ولان المجتمعات، مثل الدول فأنها قد تستخدم الأسلحة للدفاع عن هويتها الخاصة بها، وبذلك نكون أمام معضلة أمنية مجتمعية ذات صراع مسلح وعنيف...[18].

على أساس المستوى التحليلي التي تتفاعل فيه، وفي هذا الصدد تم تصنيف المعضلات الأمنية إلى ثلاثة مستويات تحليلية:

– بين الدول –دولاتي–: المعضلة الأمنية المجتمعية تكون بين الجماعات المجتمعية بين الدول أو دولة ودولة.

–عابر لدول –عبر–دولاتي–: أي المجموعة المجتمعية تكون منتشرة بين الدول.

– داخل الدول –داخلي–: المعضلة الأمنية تكون بين الجماعات المجتمعية داخل الدولة أو بين المجموعة المجتمعية تجاه الدولة وهو الأكثر صور المعضلة الأمنية انتشارًا.

في حين أن الفرق بين الأمن المجتمعي بين الدول وداخل الدول واضح إلا أنه يصعب وضع حد فاصل بنفس الوضوح بين معضلات الأمن المجتمعي الدولاتية ومعضلات الأمن المجتمعي العابرة للدول أين تكون –أرض الوطن – (**homeland**) بالنسبة لبعض الأقليات عابرة لحدود الدولة الجغرافية (مثل القوميات الروسية في دول البلطيق، والمجر بين سلوفاكيا، أكرانيا ورومانيا ..).[19]

إذن فإن الاطار العام لفهم الامن المجتمعي يكون عبر النقاط التالية :

– مفهوم الأمن المجتمعي هو نتاج مرحلة الدراسات الأمنية النقدية التي جاءت كرد على ضعف الأدوات التحليلية التقليدية في فترة نهاية الحرب الباردة.

– جوهر مفهوم الأمن المجتمعي يُعبر عن قدرة المجتمع في الحفاظ والاستمرار وفق أنماطه الإثنية واللغوية والدينية.

– المعضلة الأمنية المجتمعية تأتي نتيجة انعدام الثقة بين الجماعات والتي قد تؤدي إلى صدمات مجتمعية ذات أشكال غير عنيفة أو أشكال عنيفة مسلحة.

4 –علاقة الامن المجتمعي بالأبعاد الامنية الاخرى:

ان مفهوم الامن الموسع يركز في احد عناصره على التداخل و الترابط بين القطاعات الامنية المتنوعة و من بينهم الامن المجتمعي، و وفق منظور **باري بوزان** هذه المجالات ليست بالضرورة منفصلة عن بعضها البعض، فأحياناً يشمل اللفظ (الأمن المجتمعي) بعض أو جميع المجالات معاً في بعض الحالات لا توجد وحدات داخل المجالات الأمنية الخمسة (كمجموعة دول ترتبط بمجال أمني واحد) إنما توجد المجالات داخل كل وحدة كأنماط مختلفة من الأمن (عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي)[20] لذلك نحاول تحديد طبيعة العلاقة بين الامن المجتمعي مع الابعاد الامنية الاخرى .

4–1–علاقة الامن المجتمعي بالأمن السياسي :

إن الامن السياسي يدل في مضمونه على ما يعنيه من وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي ، مُلغي لكافة شروط التعسف، القهر ، التسلط، بما يضمن الاحترام الكُلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من جميع حقوقهم الإنسانية، هو مرتبط أساسا بأداء هياكل الدولة السياسية، فإنه يُشكل بحق المدخل الأساسي للتأثير الإيجابي أو السلبي على باقي الأبعاد الأخرى للأمن ، وفي مقدمتها الأمن المجتمعي، فالدولة من خلال تحكمها في أداء هياكلها السياسية، يمكنها أن تؤثر بسهولة على أداء وعمل باقي هياكلها الأخرى[21]فمتطلبات الامن السياسي يستوجب توفر مجموعة من العوامل التي ترتبط أساسًا بقدرة النظام السياسي على التوجه الى مزيد من الاسس الديمقراطية والحكم الراشد والمساواة بين المواطنين، خاصة إذا كانت الدولة توجد بيها أكثر من جماعة مجتمعية ، هذا على الصعيد الداخلي أما خارجيا فيشر الى سلوك الخارجي لدولة وفق ما يخدم مصلحة الدولة و المواطن. كما ان أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن قد يكون له أثار مباشرة على الامن المجتمعي ففي الدول التي تشهد تنوعًا اثنيا و لغويا و دينيا قد يكون من أسباب نشوء معضلات أمنية تصل الى حد المطالبة بالانفصال نتيجة حرمان هذه الاقلية من حقوق تدخل ضمن الامن السياسي نذكر منها :

–نسبة التمثيل السياسي في المناصب العليا لدولة قياسا بنسبة الاقلية في المجتمع أي مدى حضور افراد الأقليات في المناصب العليا بقدر يتوازى مع النسبة السكانية للأقلية .

– السماح بأنشاء احزاب سياسية و هيئات المجتمع المدني تعبر عنها.

–النص الدستوري على حقوق الاقليات أو المجموعات المجتمعية :أي مدى صراحة الدستور في حق الاقليات في ممارسة حياتها في مختلف المجالات.

– الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تميز والحق في الانتخاب. [22]

فهذه الحقوق السياسية هي صمام أمان للأمن السياسي، الذي يؤدي بدوره الى ضمان مستوى من الامن المجتمعي .

4-2 – علاقة الامن المجتمعي بالأمن الاقتصادي:

إن الامن الاقتصادي مرتبط بقدرة الدولة أو الدول على توفير مختلف الحاجيات للأفراد و الجماعات و الحفاظ على الدولة ، حيث يعتبر الأمن الاقتصادي هو جزء من منظومة أمنية متكاملة الذي يقصد يه التحرر من الخوف والحاجة، أو بمعنى آخر تأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم. لقد انحصر المفهوم في المجال الاقتصادي من خلال استيعاب المطالب الاقتصادية للمجتمع ورفاهيته، بالأخص القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية التي تستهدف بناء الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه وواجباته. كما لا بد من العمل على تأمين سُبل الوقاية المبكرة لحفظ المنجزات الاقتصادية القائمة والمستهدفة، وخاصة توفير أسباب الحياة الكريمة للأجيال القادمة وبالأخص مساعدتهم على توفير السكن الملائم والعمل المناسب والتعليم والصحة الجيدة[23]

نظرا لان الافراد و الجماعات تتأثر مباشرة بالسياسة العامة الاقتصادية لدولة أو الظروف الاقتصادية العالمية أو الاقليمية أو المحلية ، فأن هذا التأثير يجعلنا نربط بين الاقتصاد والامن المجتمعي أو العكس، وفي هذا الشأن يذهب **باري بوزان** الى التأكيد على علاقة بين العامل الاقتصادي و الامن المجتمعي ، ويوضح ان القرارات الاقتصادية في الواقع يمكن أن يكون لها تأثير واضح على الجماعة المجتمعية ،على و سبيل المثال، النقاش الذي يدور حول دعم قطاعات اقتصادية مُعينة أو مناطق معنية من قبل الحكومة في حالة وقوع الأزمة الاقتصادية، وذلك حسب تواجد الجماعات في مجالات الاقتصادية ، حيث يقدم مثالا عن الاقليات

الروسية في دولة لاتفيا، فيرى أنه على الرغم من أن الهيكل العام للاقتصاد لدولة لاتفيا قد تغير ، وان ومُعظم التشوهات الاقتصادية كانت متصلة أساسا بالفترة السوفياتة ، قد اختفت، الا ان العديد من خبراء يؤكدون أن العديد من التهديدات الاقتصادية المجتمعية المتعلقة بأمن الأقلية الناطقة باللغة الروسية ،لا تزال موجودة بشكل جزئي، و يعود سبب ذلك إلى حقيقة وجود جماعات ناطقة باللغة الروسية في عدة مجالات من الاقتصاد بنسب مرتفعة و بشكل غير متناسب ،[24] إذ أن تواجد الجماعات المجتمعية في القطاعات الاقتصادية و الاستفادة منها بشكل يكون مرتفع عن الحالات الطبيعة عن باقي الجماعات الاخرى ، ناهيك عن استفادة مناطق جغرافية تابعة لجماعة مجتمعية من مشاريع اقتصادية على حساب مناطق جغرافية اخرى قد يكون مؤشرا عن تهديدات موجه للأمن المجتمعي بطابع اقتصادي .

كما ان الجانب الاقتصادي في شقه المتعلق بمؤشرات الفقر و البطالة و مستوى المعيشة، و غيرها من المؤشرات التي ترتبط بالحياة الكريمة للجماعات لها تأثير في عدم ضمان أو ضمان الامن المجتمعي ، فحالات الفقر التي تكون بنسب مرتفعة خاصة اذا مست اثنية معينة داخل المجتمع أو نسب البطالة المرتفعة والمستوى المعيشي الذي تنعدم فيه شروط الحياة من الرعاية الصحية و توفر الغذاء كل هذه تعتبر مؤشرات اقتصادية تهدد المجتمعات ، و تهدد تماسكها المجتمعي.

كمثال على ذلك الأزمة الغذائية التي ضربت إفريقيا عام 2008 ، التي كان لها تأثير كبير على فئات السكان الضعيفة والمستضعفة، حيث اجتاحت مظاهرات العديد من دول القارة، من بينها: بنين، بوركينافاسو، الكاميرون، ساحل العاج.

تدفع هذه العوامل الاقتصادية الصعبة بالمحتاجين المتصلين من قيمهم الأخلاقية والدينية، والمفتقرين للتنشئة الاجتماعية الحصينة، إلى ارتكاب أعمال العنف والممارسات الإرهابية، واثارة الحروب النزاعات الداخلية، تنفيسا منهم عن غضبهم وسخطهم على المجتمع الذي يرون فيه المسؤول الأول عن معاناتهم، الأمر الذي يشكل خطرا على المجتمع والدولة معا. وكذلك أمنهم المجتمعي.[25]فأعمال العنف و الهجرة التي قد تحدث نتيجة الفقر و ضعف الاداء الاقتصادي لدولة وغياب أي رعاية قد يؤدي في بعض الحالات الي حدوث عنف وصراع بين الجماعات الاثنية في سبيل الحصول على موارد اقتصادية او معيشية .

أن ضعف الاقتصادي الذي يُصيب الدولة يجعل منها تُصنف في مصاف الدولة الهشة التي غالبا ما تكون مهددة بنموذج الدولة الفاشلة، لان العامل الاقتصادي يؤثر على الدولة ،وعلى عدة مستويات سياسية وعسكرية و اجتماعية والضعف الذي يمس الدولة عبر هذه المستويات، جعل منها دولة معرضة الى معضلات أمنية مجتمعية أكثر من اي دولة أخرى ،خاصة الدولة المتعددة الهويات.

4-3- علاقة الامن المجتمعي بالأمن العسكري :

يُعتبر هذا القطاع من أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يُسمح بضعفه أبداً؛ لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً؛ لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها الوطني، ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية.

فمكانة أي دولة ونفوذها يتغيران تبعاً لتغير موقعها في ذلك الميزان والمؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها[26]فضعفها قد يؤدي في بعض الحالات في قوعها تحت السيطرة الاجنبية التي تحمل قيمًا مجتمعية تختلف عن القيم الاصلية في المجتمع .تسعى الى ترسيخ القيم الجديدة التي تدققت مع عملية الاحتلال على حساب القيم المجتمعية الاصلية وهو يُعد تهديدا مباشرا لقدرة المجتمع لاستمرار بقيمه الاصلية وهو جوهر الامن المجتمعي .

ففي تحديد أخر لمفهوم: ان الامن العسكري يتم ربطه بمدى جاهزية المؤسسة العسكرية في الدولة على التصدي للاعتداءات الخارجية و المحتملة و حمايتها من التهديدات الاقليمية و العالمية التي تواجه كيان الدولة و سيادتها و حدوها ، بالإضافة الي بناء نظام ردع يكون بمنزلة جهاز حماية فعال وقائم على التدريب و التطوير و التكيف مع بيئية الاخطار [27]فغياب الامن العسكري يعني غياب امن الدولة في حد ذاتها و تهديد مباشر لدولة و المجتمع معًا .

4-4 -علاقة الامن المجتمعي بالأمن البيئي:

لقد أُدخل الجانب البيئي في منظور متعدد التخصصات في الدراسات الأمنية يشمل الأمن البيئي كديناميكية تفاعلية من الشبكات الانسانية والطبيعية المتنوعة وعلاوة على ذلك، تعتبر والبيئة كمورد لها أهمية استراتيجية للدول القومية الذين يبنون السلطة من خلال الموارد الطبيعية مثل المياه والنفط والغاز والمعادن المختلفة الأخرى فزيادة سيطرة واعتماد الدولة على الموارد البيئية والطبيعية لها آثار غير مباشرة مثل التدهور البيئي، مما يؤدي إلى كوراث لا مبرر لها.[28]

يتم تعريف الامن البيئي على أنه "مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية، التي تؤدي إلى الحد والمنع من حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب تلوثها، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام

البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليه"[29].

وإجمالا يشير مصطلح الأمن البيئي إلى مجموعة من المخاوف التي تتدرج تحت ثلاث فئات عامة، الأولى :مخاوف من الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة، والثانية مخاوف من الآثار المباشرة وغير المباشرة من مختلف أشكال التغيرات البيئية، أما مخاوف الفئة الثالثة، فمن انعدام الأمن للأفراد والجماعات على مستوى أصغر التجمعات البشرية بسبب التغيرات البيئية، ندرة المياه وتلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة .[30]

فالأخطار والكوارث المتعلقة بالجانب البيئي قد تكون لها تهديدات أمنية عميقة تمس الدولة والإفراد فمثلا الإجهاد البيئي يساهم فعلا في حدوث أو تفاقم الصراع نتيجة العلاقة الموجودة بين عواقب الإجهاد البيئي وعلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. فالمشاكل البيئية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي دائم وخطيرة وطويل الأمد على الظروف المعيشية للشعوب، ويمكن أن تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل الفقر انعدام الأمن الغذائي وتردي الأوضاع الصحية والهجرة.[31] وفقا لدوبونت" التفاعل مع المزيد من الأسباب المباشرة للصراع إلى إطالة أو تعقيد النزاعات القائمة وعلى سبيل المثال، يمكن أن التدهور البيئي خلق أزمة لاجئين بين البلدين الجارين، ورغم هذا فقضايا اللاجئين تفاقم النزاعات بين الجيران –لكن ليس في أغلب الحالات – فالبيئة ليست السبب المباشر في الصراع"[32] وفي كثير من الأحيان.

الخاتمة :

إن الامن المجتمعي كبعد أُستحدث ضمن الدراسات التي قامت بها مدرسة كوبنهاجن في اطار توسيع مفهوم الامن ، وفق ما فرضته مرحلة ما بعد الحرب

الباردة خصوصا مع العجز الذي أظهرته الأطر النظرية الأمنية التقليدية في تفسير معضلات الأمنية التي صاحبت تلك الفترة.

فكان الرد في طرح أبعاد جديدة للأمن كان من ضمنها الأمن المجتمعي الذي جاء لتفسير طبيعة المعضلات التي كانت تُعبر على تصادم مجتمعي بين المجموعات المجتمعية فيما بينها أو تجاه الدولة، والتي تعود إلى حرص أي جماعة مجتمعة في حماية استمرارية أنماطها الثقافية واللغوية والدينية والعرقية. كما يظهر أن للأمن المجتمعي علاقة تأثير وتأثّر بين مختلف القطاعات الأمنية الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية والبيئية، فأي معضلة أمنية في هذه القطاعات قد تكون لها انعكاسات على الأمن المجتمعي. وبمقابل فأن المعضلة الأمنية المجتمعية هي الأخرى قد تؤثر أيضا على باقي هذه القطاعات، وهو ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا الجانب نظرًا لخطورة الآثار التي تفرزها المعضلات الأمنية المجتمعية على الفرد والمجتمع والدولة.

التوصيات :

-ضرورة تطبيق السلطات، الآليات التي تضمن التماسك المجتمعي.

- ضرورة توعية المجتمعات والشعوب التي تشهدا تنوعا إثنيا في دولها من الأخطار التي تنتج عن الصراع حول الهوية.

-السعي للاهتمام بالقطاعات الأمنية الأخرى حتى نضمن الأمن امجتمعي للدول والشعوب .

قائمة المراجع:

[1]سليمان الحربي،" مفهوم الأمن :مستوياته و صيغه و تهديداته" ،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 ،صيف 2008 ،ص09.

[2]مدوني على ،**قصور في متطلبات بناء الدولة في افريقيا** ، دكتوراه غير منشورة (بسكرة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014)،ص. 57.

[3]سيد أحمد قوجيلي ، **الدراسات الامنية النقدية** ،(عمان : المركز العالمي للدراسات السياسية ،ط1، 2014) ص. 09.

[4] Tirthankar Chanda Rwanda: aux origines du génocide." **http://www.rfi.fr/afrique/20140406-rwanda-origines-genocide-habyarimana-kagame-tutsis-hutus-france. 28/11/2017.**

[5]سيد أحمد قوجيلي ،"تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي" **مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية** ،العدد :169، ص9.

[6] Marianne Stone ،"Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis" ،**Groupe d'Etudes et d'Expertise Sécurité et Technologies** ،2009Spring . p.04.

[7] Barry Buzan Lene Hansen ،"THE EVOLUTION OF INTERNATIONAL SECURITY STUDIES " **Published in the United States of America by Cambridge University Press**, New York، 2009، p206.

[8]سيد أحمد قوجيلي ، **الدراسات الامنية النقدية** ،ص38.39.

[9] Rita Floyd، "When Foucault met security studies: A critique of the 'Paris school' of security studies" **the University of Cork, Ireland Paper presented at the 2006 BISA annual conference** 18-20 December.،2006 ،P.11.

[10]ميلود عامر حاج ، **الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية** ،(الرياض :دار جامعة نايف لنشر،2016) ،ص. 162.

[11] Pinar Bilgin ،" Individual and Societal Dimensions of Security " **International Studies Review** ،2003، 5.p.211 .

[12] Alam Saleh ،"Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security Identity and Societal Security" **Geopolitics Quarterly**, V6, N 4, Winter 2010،p. 233.

[13] Iulian Chifu Oazu Nantoi "SOCIETAL SECURITY IN THE TRILATERAL REGION OF ROMANIA–UKRAINE–REPUBLIC OF MOLDOVA **Curtea Veche Publishing House**, Bucureti،2008، p.09.

[14] Ayse Ceyhan " Analyser la sécurité" : Dillon, Waever, Williams et les autres **Centre d'études sur les conflits lilberté et sécurité**, **L'Harmattan** 31–32 | 1998. pp. 5.6.7.

[15] Poul roe Ethnic ،**Violence and the Societal Security Dilemma** (Taylor & Francis، 2004). p،42.

[16] Alam Saleh ، op.cit p233.

[17]عادل زقاع ،"المعضلة الامنية المجتمعية :خطاب الامنية و السياسة العامة" جامعة ورقلة ،**مجلة دفاتر سياسة و القانون**2011 ،العدد5،ص. 107.

[18] Alam Saleh ، **op.cit** .pp233.234 .

[19] Poul roe ،**op.cit**. pp56.57.

[20] Poul roe. **op.cit**. p57.

[21]سناء منغر ،**التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي** ، ماجستر غير منشورة (سطيف : كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف الجزائر ،2013)،ص.32.

[22]وليد عبد الحي ،"قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي" ،**جدليات الاندماج الاجتماعي**(مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2014)ص104.105.

[23]سليمان الطفيل، "المعركة الاقتصادية القادمة وضرورة الأمن الاقتصادي"، جريدة الرياض السعودية على الرابط: نشر في 2001/5/23 واطلع في 11ديسمبر 2017 **http://www.alriyadh.com/32865**

[24] Zaneta Ozoliņa، **Societal Security: Conceptual Framework Societal** . the Konrad Adenauer Foundation and the Latvian Political Science Association.pp. 74.77.

[25]سناء منغر ،**نفس المرجع** ، ص.4.

[26]هيئة التحرير ، "الامن الوطني المفهوم والابعاد والمرتكزات "،**مجلة درع الوطن** :الامارات ، نوفمبر 2013 ، العدد: 502 ،ص 86.

[27]سحر الباقر العلي ،**أثر التغير المناخي على الامن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي** ،ماجستير (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2013)، ص. 30.

[28] Niloy Ranjan Biswas_ IS THE ENVIRONMENT A SECURITY THREAT? Environmental Security beyond **Securitization** ، **INTERNATIONAL AFFAIRS REVIEW** Vol. XX, No. 1: Winter 2011 ، p5.6

[29]على حسين القحطاني ،"الامن البيئي ضرورة قصو ى في تحضر الامم" :جريدة اليوم السعودية الدمام العدد 14946 نشر يوم 17 ماي 2014 و اطلع يوم 14 ديسمبر 2016 على الرابط **http://www.alyaum.com/article/3139832**

[30]رانيا عبد النعيم ومجد الدين خمش ،"الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن الاردني". **مجلة دراسات،العلوم الإنسانية** :الأردن م 43 ملحق5، 2016 ص 2205.

[31] Kurt M. Lietzmann ، Environment and Security in an International Context : NATO/Committee on The Challenges of Modern Society Pilot Study . **ENVIRONMENTAL CHANGE & SECURITY PROJECT REPORT** , ISSUE: 5، SUMMER، 1999 p.35-36.

[32] Niloy Ranjan Biswas، **op.cit.** p7.